المدى

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
مع ملحق 16 صفحة

16 صفحة
500 دينار

اليوم مع المدى

http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com العدد (2180) السنة الثامنة - الاثنين (4) تموز 2011

اليوم في المدى

4 النزاهة: اغلب الاقسام الداخلية قديمة وغير مؤهلة للسكن

5 بارزاني يدين القصف الايراني لحدود كردستان

7 الدلال الطبي : مهنة جديدة في العيادات الخاصة

مصدر حكومي يكشف مؤتمراً مهماً نهاية تموز الجاري

الحدباء والمتآخية: صلح متأخر يا حالة الخلاف إلى قادة بغداد

□ بغداد/ داود العلي

تتوقع مصادر حكومية مقربة من رئيس الوزراء إنهاء الخلافات السياسية بين الفصيلين المتخاصمين في نينوى نهاية الشهر الجاري.

ومنذ شهور طويلة تعاني الحكومة المحلية في الموصل من ترهل كبير بسبب خلافات اندلعت على تقاسم السلطة بين قائمة نينوى المتآخية وقائمة الحدباء.

وقال مسؤول رفيع في الحكومة إن سلسلة لقاءات أجريت بين الفرقاء تهدف إلى إعادة قائمة نينوى المتآخية إلى الحكومة في المدينة.

وصرح المسؤول الحكومي الذي رفض الكشف عن اسمه أن مؤتمرا للمصالحة بين فرقاء المحافظة سيقام نهاية الشهر الجاري لوضع حلول للمشاكل العالقة بين الفرقاء، لكن المصدر أكد "إحالة الخلافات الدستورية التي من بينها المناطق المتنازع عليها إلى القادة السياسيين".

وقال المصدر في تصريح للمدى أمس الأحد إن المؤتمر المرتقب سيناقش حلولا لإشكالية العلاقة بين الحكومة المحلية بإقليم كردستان من جهة وبالفرقة الثانية من الجيش العراقي من جهة أخرى.

يشار إلى أن محافظة نينوى تعاني من مشاكل عديدة، خصوصا في مجال الأمن. وتنقل مصادر صحفية عن مسؤولين أمنيين في المدينة وآخرين في الأجهزة الأمنية ببغداد أن رجال أعمال وأثرياء في المدينة يتعرضون إلى حالات ابتزاز إذ تجبرهم الجماعات المسلحة على دفع جزية شهرية مقابل الحفاظ على حياتهم.

وأوضح المصدر أن لقاءين اجريا خلال الفترة الماضية من قبل اللجان التشاورية المشرفة على الملف، مبينا أن الاجتماع الثاني حضره ممثل عن الحكومة المحلية عكس الأول الذي غاب عنه.

وبحسب المصدر فان "نينوى المتآخية" رحبت بجهود إصلاح الأوضاع في المدينة وإنهاء الخلافات. مشيرا إلى أنها (المتآخية) أرسلت وفودا بمستويات رفيعة خلافا لما قامت به قائمة الحدباء التي كانت لديها بعض المخاوف من المشاركة، لكنه استدرك بالقول: "هذه المخاوف أزيلت لاحقا، وباتت الأمور تسير بشكل جيد".

وأكد المصدر أن المؤتمر هو الأول من نوعه على هذه الدرجة العالية من التنظيم كما انه أثار إعجاب الكثير من الفرقاء والذين كانوا يبحثون عن حلول لأزمة الموصل لكنهم لم يفلحوا.

موازنة خيالية لسفارة واشنطن وجيفري مهتم بالنفط

□ متابعة/ المدى

أكد السفير الاميركي في بغداد انه طلب للعام ٢٠١٢ موازنة لسفارته قدرها ٦،٢ مليارات دولار، مشيرا إلى أهمية هذه الأموال في المساعدة على تنمية العراق، البلد الأساسي في سد الاحتياجات العالمية في مجال الطاقة.

وتعتزم السفارة الاميركية في بغداد، اكبر سفارة في العالم، مضاعفة عدد موظفيها في ٢٠١٢ ليبلغ ١٦ ألف موظف، وذلك بهدف تولي عدد من المهام الموكلة حاليا إلى الجنود الاميركيين الـ٥٠ ألفاً الذين لا يزالون في العراق وسيغادرونه نهاية هذا العام.

وقال السفير جيمس جيفري للصحفيين إن "العراق سيزيد صادراته من البترول. حاليا هو يصدر ٢،٣ مليون برميل يوميا ولكن هذا الرقم قد يرتفع إلى أربعة ملايين أو ستة ملايين برميل يوميا في غضون أربع أو خمس سنوات".

وأوضح أن المال الذي يطلبه ضروري لان زيادة الإنتاج النفطي في العراق لن تتم من تلقاء ذاتها بل تتطلب أموالا، وان المنشآت النفطية للبلاد لا تزال هدفا للإرهابيين. وأضاف "ما من بلد آخر في العالم يمكنه أن يؤمن مليوني برميل إضافي يوميا، ولهذا الأمر تأثيرات هامة على أسعار النفط".

العراقيون يريدون "الخاصة"

□ بغداد/ المدى

بالرغم من أن القليل من السياسيين العراقيين يعلنون حاجتهم إلى المساعدة الاميركية بشكل علني، فان الجنود العراقيين يقولون بان القطعات الاميركية يجب أن تبقى مدة أطول للاستمرار بالتدريب و تقديم المشورة.

يقول العميد فاضل البرواري، قائد قوات العمليات الخاصة العراقية، "نحن بحاجة إلى بقاء الاميركان لأننا لا نستطيع السيطرة على حدودنا".

ويقول الاميركان إن قوات العمليات الخاصة العراقية، التي تضم الطوائف والأعراق كافة في البلاد، هي أكثر اقتدارا من الجيش العراقي وقد تكون حاسمة في منع اندلاع حرب أهلية طائفية.

■ التفاصيل ص٢

تعديل على "الاجتثاث" يرفع الحظر عن بعثيين كبار

□ بغداد/ إياس حسام الساموك

رحبت الحكومة العراقية برفع الحظر عن بعثيين، مهما كانت درجتهم الحزبية، شريطة إعلان براءتهم من الحزب المنحل.

جاء ذلك في وقت أعلنت لجنة برلمانية عزمها إدخال تعديلات على قانون المساءلة والعدالة لضمان مزيد من المرونة في ما يخص بعثيين لم تتلطخ أيديهم بدماء العراقيين، بحسب مصادر نيابية.

في غضون ذلك يعتبر الصدريون أن الحوار مع البعث تحت أي مسمى خطأ احمر لا يمكن تجاوزه، داعين القضاء العراقي لإبداء موقف حازم تجاه البعثي وتمييز المجرم من سواه.

وقالت مصادر سياسية موثوقة إن الحكومة أجرت خلال الفترة الماضية اتصالات مباشرة مع قيادات وصفتها بالوسطية في حزب البعث من اجل تطبيق المصالحة الوطنية معهم.

وتكشف المصادر ذاتها توجها جديدا للحكومة في التعامل مع حزب البعث المحظور، وتبين "أن الحكومة ترحب بالحوار مع البعثيين بغض النظر عن درجاتهم الحزبية شريطة ألا يكونوا مطلوبين للقضاء بجرائم ضد الشعب العراقي خلال فترة حكم نظام صدام حسين، وان يتعهدوا بالتبرؤ من البعث حتى يتخلوا عنه"، مضيفة "إننا نرحب بعودة وزراء النظام السابق من غير المطلوبين للقضاء كوزير الثقافة والصحة"، مبينا "يستطيع هؤلاء تسلم رواتبهم التقاعدية".

وعن سبب التحول في موقف الحكومة تجاه تعاملها مع عناصر حزب البعث توضح المصادر ذاتها لـ"المدى" "أن الجميع بات يعرف انه لا سبيل للاستقرار سوى المصالحة الوطنية، بل إن الحكومة بدأت تعفو عمّن انتمى إلى الجماعات الإرهابية خلال فترة العنف الطائفي على ألا يكون مطلوباً بالحق الشخصي".

■ التفاصيل ص٢

الافتتاحية

حول دعوى قاسم عطا ومطالبته بـ٨ مليارات دينار من المدى..!

مجلس القضاء الأعلى أمام منعطف تاريخي..

بقلم / فخري كريم

في عام ١٩٢٦ من القرن الماضي، أي قبل اقل من مئة عام، رفعت قوى ظلامية دعوى جزائية على طه حسين، احد ابرز قادة التنوير في عالمنا العربي، تقاضيه على كتابه التأسيسي الخلاق "في الشعر الجاهلي". وفي أساس الدعوى كما وثّقتها المحكمة، ونشرت في أكثر من كتاب، وتضمنتها الطبعة الجديدة للكتاب، جرى اتهام طه حسين بالهرطقة والتشكيك بالرسالة المحمدية، وإسقاطات أخرى في هذا الاتجاه. وبغض النظر عن الدوافع الحقيقية للمشتكين التي لم تخرج عن الإطار العام للصراع الدائر آنذاك بين قوى التخلف والظلامية والقوى الناهضة التي أرادت إيقاظ العرب والمسلمين وانتشالهم من حالة الركود الحضاري وما يسببه من انحطاط في سائر ميادين الحياة وفضاءات المعرفة الإنسانية والتطور، فان القرار الذي أصدره القاضي، والحيثيات القانونية التي استند إليها وبرّأ بموجبها الكاتب، تشكل وثيقة تاريخية وسابقة قانونية، في غاية الأهمية، سواء من ناحية المنهج أو الرؤى والمنطلقات التي أحاط القاضي نفسه بها، وهو يتصدى لمعالجة قضية شائكة ومعقدة وبالغة الحساسية، استُهدف بها علم ورمز ثقافي وفكري بقامة طه حسين. لكن قوة القاضي وتماسكه لم تنحصر في متانة حججه القانونية "الشكلية"، ولا في استنباطه جوهر القانون، وليس مواده "الجامدة" وقد فعل ذلك بكفاءة ترقى إلى مستوى رفيع، وإنما في تأسيسه لمنحىً "اجتهادي" ريادي في تفسير أدوات العدالة وتطبيقها وفقاً للضمير ونزوعاً نحو تجسيد بواعثها الإنسانية واكتشاف دخائلها المُضمَرة التواقة لإرساء قواعد وأسس ضامنة للعدالة وهي تواجه مضامير جديدة لا سابقة قضائية لها، تندرجُ في أصول الفقه القانوني، الجدير بالتدريس كنموذج على ما ينبغي أن يكون عليه القاضي من حس بالعدالة ودراية بجوهر القانون وقدرة على الاجتهاد واستعدادٍ لتجاوز المألوف والانفتاح على الجديد، حتى وان تعارض مع مُسلماته وإيمانه العقائدي والقيم والأعراف والتقاليد السائدة.

■ المقال كاملاً ص٣